تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

جنوب لبنان على مفترق بعد إنهاء عمل اليونيفيل: مجلس الأمن على الأرض وفرنسا في الكواليس

يتوجس اهالي جنوب لبنان من "اليوم التالي" لانتهاء ولاية قوات حفظ السلام في نهاية العام 2026، لأن رحيلها بعدما اصبحت جزءا اساسيا من تفاصيل الحياة اليومية والنسيج الاجتماعي في المنطقة، فهو يعني بالنسبة اليهم تراجعا في الخدمات وانحسارا لشبكة دعم تنموية واقتصادية تكرست تدريجا على مدى اكثر من 4 عقود

انتدبت هذه القوات الموقتة، للمرة الاولى الى جنوب لبنان في 19 آذار 1978 بموجب قرار مجلس الامن 425، وذلك بعد 5 ايام على الاجتياح الإسرائيلي، على خلفية ازالة قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ومناطق انطلاق عملياتها من جنوب نهر الليطاني. جاء هذا التطور في سياق أمني متوتر اعقب العملية الفلسطينية التي وقعت في 11 آذار 1978 قرب تل ابيب، واستهدفت حافلتين اسرائيليتين اسفرت عن مقتل 37 اسرائيليا واصابة 76، مما دفع المنطقة الى مزيد من التصعيد والتدهور المقلق.

امام تسارع الاحداث، استجاب مجلس الامن طلب لبنان، بإنشاء قوة اممية تتولى ثلاث مهام اساسية: التحقق من انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية المحتلة، المساهمة في اعادة الاستقرار والامن في الجنوب، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها الفاعلة. كما شدد القرار على ضرورة احترام سيادة لبنان وسلامته الاقليمية، بما يعكس تثبيت إطار دولي يحصن هذا البلد ولو ضمن مهمة "موقتة" بطبيعتها، لكنها ارتبطت عمليا بمسار طويل ومعقد من التطورات الميدانية والسياسية في الجنوب.

منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا، لم تتوقف الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، ولا عمليات الاجتياح والانتهاكات المتكررة لسيادته. فخلال محطات التصعيد المتعاقبة وجدت قوات اليونيفيل نفسها في واقع أمني شديد التعقيد، حاولت ضمن امكاناتها ان تكون سندا للمجتمعات المحلية عبر جهود ميدانية متواصلة للحد من مخاطر الحرب على المدنيين، وتقديم الاغاثة والمساعدة، لا سيما في فترات النزوح وانقطاع الخدمات.

برز ذلك بوضوح بعد عملية "سلامة الجليل" عام 1982، حين اجتاحت اسرائيل الجنوب ووصلت قواتها الى العاصمة بيروت حيث حاصرتها قرابة ثلاثة أشهر، مما رفع منسوب القلق لدى السكان. تكرر المشهد خلال حربي 1993 و1996 اللتين انتهتا بتفاهمين نظما قواعد الاشتباك على الجبهة الحدودية بين حزب الله واسرائيل، في محاولة لاحتواء التصعيد ومنع تمدده.

تابعت اليونيفيل جهودها خلال تموز 2006 عندما شنت اسرائيل حربا جوية واسعة النطاق، من دون ان تتمكن من تحقيق توغل بري حاسم. قبل ان يتوقف القتال بموجب القرار 1701 الذي اعتمده مجلس الامن، والذي شدد على تعزيز انتشار الجيش اللبناني جنوبا، وتوسيع عديد اليونيفيل ليصل الى سقف 15 ألف جندي، بما يهدف الى دعم الاستقرار. لكن مع اندلاع حرب "طوفان الاقصى" انزلقت الاوضاع الى مواجهات جديدة، مع فتح جبهة "اسناد ومساندة" لغزة على الحدود الجنوبية، فعادت المنطقة الى دائرة الصراع والتصعيد، الى أن افضى المسار لاحقا الى اتفاق لوقف الاعمال العدائية، واحياء العمل بالقرار 1701، وانشاء لجنة الميكانيزم لتنفيذ الاتفاق وترجمة بنوده ميدانيا.

في كل هذه الحروب واصلت قوة اليونيفيل تفويضها الذي كان يتم تجديده سنويا، حيث كانت تحث الاطراف دائما على اعادة الالتزام بقرارات مجلس الامن باعتبارها الحل الوحيد القابل للتطبيق لإعادة الاستقرار، حيث كانت تنسق الجهود لمنع التصعيد، تقدم الخدمات المجتمعية المتنوعة، تعمل كشاهد دولي على الانتهاكات والابلاغ عنها، وتحول عديدها البالغ 10500 جندي الى جزء من المشهد الاجتماعي والاقتصادي المحلي، حيث اوجد انتشارهم على مدى 48 عاما حركة تجارية نشيطة من خلال متاجر التموين والمطاعم وورش الصيانة، الى ان نشأت مع الوقت علاقة حيوية بينهم وبين السوق المحلية.

عندما اعتمد مجلس الامن القرار 2790 في آب الماضي، الذي جدد فيه ولاية اليونيفيل للمرة الاخيرة حتى 31 كانون الاول 2026، على أن تبدأ اعتبارا من ذلك التاريخ، وخلال سنة واحدة، خفضا منظما وآمنا لقواتها وسحب افرادها ومعداتها. فكان هذا الخبر بالنسبة الى كثيرين من سكان قرى جنوب لبنان مقلقا، ومثابة اعلان عن اقتراب نهاية حضور ارتبط في الوعي المحلي بفكرة الحد الادنى من الطمأنينة، وان اتى هذا التوجه في سياق الخلفية الاوسع لقرارات مجلس الامن المتعلقة بجنوب لبنان، لا سيما القرار 1701 الذي شدد على اعتبار الحكومة اللبنانية هي المرجعية في توفير الامن، بما يعني انتقال العبء الامني بصورة كاملة الى الدولة اللبنانية مع توقعات دولية بتعزيز انتشار الجيش اللبناني وقدراته خلال فترة الانتقال.

قلق الاهالي كان يتصاعد ويتجاوز الخشية من عودة الحرب، كلما تناقص عديد اليونيفيل منذ ثلاثة اشهر حيث بلغ نحو الفي جندي بعد مغادرة الكتيبة التركية واليونانية والاندونيسية، لأن الدورة الاقتصادية في الجنوب لا تقتصر على استهلاك افرادها اليومي، بل تمتد الى فرص العمل حيث هناك ما لا يقل عن 600 وظيفة مدنية يشغلها لبنانيون ضمن اليونيفيل. يضاف اليها عدد آخر عبر شركات متعاقدة معها، وبالتالي فان مغادرة هذه القوات سيؤثر سلبا على الحياة اليومية لأهالي المنطقة الذين يعانون اساسا من وضع اقتصادي صعب.

اللافت ان اليونيفيل، بعد اتفاق وقف الاعمال العدائية في 27 تشرين الثاني 2024، ضاعفت جهودها ودعمت وفق الامين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام جان بيير لاكروا، "فتم نشر اكثر من 8000 جندي من الجيش اللبناني في اكثر من 120 موقعا في جنوب لبنان، وعملت بشكل وثيق مع الجيش اللبناني للعثور على مئات مخابئ الاسلحة والذخيرة. اضافة الى القيام بدورها في الاتصال والتنسيق بين الاطراف لتجنب سوء الفهم، كذلك تنسيق تحركات القوافل اللوجستية والدوريات والجهات الانسانية والجيش اللبناني، بحيث ساهمت هذه القنوات في تهدئة التوترات".

> **فرنسا تتقاطع مع مجلس الامن على ملف الحدود**

لعبت اليونيفيل خلال وجودها دور "الحاضن" في سياقات عديدة، وغطت ثغرا خلفها غياب الدولة. فالحديث عن نهاية المهمة لا يقرأ جنوبا كخبر روتيني، بل كسيناريو تحول جذري في حياة الجنوبيين، الذين يعتبرون بأنه اذا لم تؤمن لهم بدائل اقتصادية وخدماتية، فقد يتحول انسحاب اليونيفيل بالنسبة اليهم صدمة اجتماعية ومعيشية في منطقة دفعت اثمانا باهظة في التحولات الكبرى.

على مسافة سنة من انتهاء عمل قوات حفظ السلام في جنوب لبنان، زار وفد من ممثلي الدول الاعضاء في مجلس الامن لبنان، في مطلع كانون الاول من العام المنصرم، وبحث التوتر بين لبنان واسرائيل والخيارات المتاحة في مرحلة ما بعد انتهاء مهمات اليونيفيل نهاية العام الجاري مع تنفيذ القرار 1701، وهو القرار الذي انهى نزاعا اندلع سنة 2006 بين حزب الله واسرائيل وشكل اساس وقف النار في 27 تشرين الثاني 2024 برعاية اميركية وفرنسية، والذي انهى بدوره حربا استمرت اكثر من عام بين الحزب واسرائيل، حيث لا تزال اسرائيل تواصل عدوانها وتزعم بأنها تستهدف بنى عسكرية وعناصر من الحزب لمنعه من ترميم قدراته. كذلك لا تزال قواتها في 5 نقاط حدودية يطالبها لبنان بالانسحاب منها.

وكان الوفد الاممي قد التقى رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيسي مجلس النواب نبيه بري والحكومة نواف سلام، اضافة الى عدد من المسؤولين، حيث أجرى جولة قرب الحدود مع إسرائيل. اتت هذه الزيارة التي استمرت يومين، بعد يوم من اللقاء الذي جرى بين ممثلين مدنيين لبنانيين واسرائيليين بحضور اميركي في اطار لجنة الميكانيزم، في محاولة لخفض التصعيد الاسرائيلي في جنوب لبنان، كما اتت غداة استعراض مجلس الوزراء اللبناني خطة الجيش اللبناني لحصر السلاح بيد الدولة.

يتصاعد الاهتمام بمرحلة ما بعد انسحاب اليونيفيل، مع زيارة وكيل الامين العام للأمم المتحدة لاكروا مطلع كانون الثاني المنصرم، عقب وفد مجلس الامن الدولي، ولقائه الرؤساء الثلاثة، اضافة الى المدير العام للأمن العام ◄

◄ اللواء حسن شقير، لمتابعة ترتيبات ما بعد الانسحاب النهائي للقوات.

تمحورت سيناريوهات الصيغ البديلة لايجاد حلول للفراغ الذي سيتركه رحيل اليونيفيل، حول اربعة طروحات لضبط الحدود:

اولا: العودة الى صيغة "اتفاقية الهدنة" اللبنانية الاسرائيلية الموقعة عام 1949، وما يستتبعها من دور رقابي محدود شبيه بدور هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO). هذه المقاربة لا تطرح

"خيارات متاحة لمرحلة ما بعد اليونيفيل وتنفيذ 1701"

قوة كبيرة تنتشر ميدانيا كما هي حال اليونيفيل، بل فريق مراقبة يركز على الرصد ورفع التقارير وتوفير قناة تواصل وتنسيق لاحتواء الحوادث ومنعها من التدهور، عبر نقل الرسائل العاجلة وتوثيق الوقائع على الارض بصورة دورية.

يذكر ان هذه المقاربة تلقى قبولا لدى الداعين الى تقليص كلفة الانتشار واعبائه، وهو ما عكسته نقاشات اميركية حول تمويل اليونيفيل وتعديل نطاق مهمتها، كما تقدم داخليا بحسب ما نقل عن مواقف رسمية كخيار انتقالي ينسجم مع المنحى الديبلوماسي القائم عبر لجنة الميكانيزم المرتبطة بترتيبات وقف الاعمال العدائية من دون الحاجة الى تنسيق يومي واسع مع قوة دولية كبيرة على الارض. يخشى مؤيدو هذا الخيار ان يؤدي الى الحد من القدرة على الرصد الدقيق، وتشير بعض التحليلات الى ان اسرائيل تفضل اي صيغة تحد من التدخل الدولي الذي يقيد هامش عملياتها.

ثانيا: انشاء قوة تابعة للأمم المتحدة "UNDOF" مشابهة لتلك التي تعمل في الجولان منذ العام 1974 لمتابعة اتفاقية فض الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية.

ثالثا: انشاء قوة حفظ سلام اوروبية تمول من الاتحاد الاوروبي وتشارك فيها دول مثل فرنسا واسبانيا وإيطاليا، وهي اصلا من أبرز المساهمين في قوات في اليونيفيل، وتتولى مهاما لمراقبة وقف الاعمال العدائية والخط الازرق الى حين تثبيت الحدود البرية واستتباب الهدوء الامني بصورة نهائية. كما تمنح فترة زمنية لدعم قدرات القوى العسكرية والامنية، وتقديم المشورة والتدريب لها من دون الانخراط في مهمات قتالية. وابدت عواصم اوروبية اهتماما بهذا المسار انطلاقا من كونها ترى في جنوب لبنان جزءا من أمن المتوسط وحدود اوروبا غير المباشرة. كذلك رحب الرئيس عون بمشاركة اوروبية في قوة تحل محل اليونيفيل بعد اكتمال انسحابها للمساعدة في حفظ الامن والاستقرار على الحدود اللبنانية الجنوبية بعد انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها واعادة الاسرى المعتقلين. تبقى العقبة في هذا الطرح ان اسرائيل تعترض عادة على اي صيغة تمنح الاوروبيين هامشا اوسع على الارض، فيما واشنطن التي تضطلع بدور محوري في لجنة الميكانيزم، يجعل موقفها عاملا حاسما في قبول هذه الصيغة اذا لم تحظ بموافقة اسرائيل.

رابعا: امكان تمديد ولاية اليونيفيل بعد تعديل قرار انشائها ومهمتها، بذريعة ان الحاجة الميدانية اليها لم تنتف بعد. لذا من المرجح ان ترفض واشنطن هذا الطرح، لأن التمديد الاخير صدر "للمرة الاخيرة" والمسار المعتمد هو الانسحاب المنظم، مما يعني اقفال باب التجديد. يعزز هذا الاعتقاد عامل التمويل، خصوصا بعدما جزمت اميركا، التي تتحمل حصة كبيرة من تمويل عمليات حفظ السلام، خفض هذه المساهمات.

تزامن تداول هذه المقاربات التي انطوت عليها مباحثات وفد مجلس الامن، مع زيارة مستشارة الرئيس الفرنسي ماكرون، آن كلير لوجاندر الى بيروت ولقاء الرؤساء الثلاثة، في سياق يبرز دورها في تذليل العقبات امام ملف ترسيم الحدود اللبنانية - السورية، بحيث بات هذا الملف اكثر قابلية للمعالجة بعد سقوط نظام الاسد، لا سيما لتقاطعه مع مسار المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية، اذ يساهم في الحد من توظيف ورقة مزارع شبعا المتنازع عليها، عبر تمكين لبنان من الحصول على وثيقة رسمية واضحة تحدد هويتها، خصوصا بعد افراج فرنسا عن ارشيف الخرائط العائد الى مرحلة انتدابها، مما يمنح الدولة اللبنانية ارضية قانونية لاستكمال مسار تثبيت سيادتها على كامل اراضيها.

في المحصلة، احتل مستقبل تنظيم الحدود وضبطها اهتماما متقدما في حراك مجلس الامن وفي الديبلوماسية الفرنسية، باعتبار ان تداعيات اي انسحاب لليونيفيل قد تكون بالغة الخطورة اذا لم تسبقها ترتيبات تضمن آلية مراقبة فاعلة وموثوقة للانتهاكات والخروقات الامنية المرتبطة بتطبيق القرار 1701، بما يحد من احتمالات التصعيد.